

Distr.: General  
29 November 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

### استعراض أساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية

#### تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١٢، الذي قرر فيه المجلس أن تبقى لجنة التنمية الاجتماعية أساليب عملها قيد الاستعراض، وطلب إلى الأمين العام أن يوافي اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بتقرير عن سبل ووسائل تعزيز عملها، آخذاً في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء. ويقدم التقرير موجزاً للردود الواردة من الدول الأعضاء والمجتمع المدني، ويعرض، لكي ينظر فيها المجلس عن طريق اللجنة، عدداً من المسائل للمناقشة بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة كذلك.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٧/٢٠١٢، أن تبقى لجنة التنمية الاجتماعية أساليب عملها قيد الاستعراض، وطلب إلى الأمين العام أن يوافي اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بتقرير عن سبل ووسائل تعزيز عملها، آخذاً في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء. واستجابة لذلك، عممت أمانة اللجنة مذكرة شفوية تطلب فيها مساهمات من الدول الأعضاء.

## ثانيا - معلومات أساسية

### ألف - الولاية

٢ - أنشأ المجلس اللجنة - التي كان يطلق عليها أصلاً اسم اللجنة الاجتماعية - في عام ١٩٤٦. وبعد إعادة تقييم شاملة لدور اللجنة في العامين ١٩٦١ و ١٩٦٦، غُيّر اسم اللجنة بهدف توضيح دورها بوصفها هيئة تحضيرية استشارية تابعة للمجلس في مجال سياسات التنمية الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٦، وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، نُقحت اختصاصات اللجنة لكي تتمكن من الاضطلاع بدورها بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المسؤولة عن متابعة نتائج مؤتمر القمة.

### باء - الاختصاصات

٣ - تتمثل مهام اللجنة، على النحو المبين في ولايتها الأصلية، الواردة في قرار المجلس ١٠ (د-٢) في تقديم المشورة للمجلس بشأن المسائل الاجتماعية ذات الطابع العام، والتدابير العملية اللازمة في الميدان الاجتماعي، والاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأي من هذه المسائل وبشأن تنفيذها، وموافاة المجلس بتقرير عن مدى تنفيذ توصيات الأمم المتحدة في مجال السياسات الاجتماعية المضطلع بها.

٤ - وفي قرار المجلس ٨٣٠ ياء (د-٣٢) تم توسيع اختصاصات اللجنة لتشمل إسداء المشورة للمجلس في ميادين وضع السياسات الاجتماعية، وإجراء البحوث في المجالات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أوضح أن المشورة التي تقدمها اللجنة بشأن التدابير العملية ينبغي أن تشمل مسائل الرعاية الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، والتحضر، والإسكان، والدفاع الاجتماعي. وبموجب قراره ١١٣٩ (د-٤١)، كلف المجلس اللجنة بتقديم المشورة

بشأن المشاكل الاجتماعية التي تتطلب اتخاذ إجراءات أو تقديم توصيات بشأنها من المجلس نفسه أو من الجمعية العامة.

٥ - وفي قرارها ١٦١/٥٠، بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قررت الجمعية العامة أن تشكّل لجنة التنمية الاجتماعية بعد تنشيطها، بالإضافة إلى المجلس والجمعية العامة نفسها، عملية متابعة حكومية ثلاثية المستويات. وعهدت إلى اللجنة المسؤولية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، فيما تمثلت مهمة المجلس في توفير التوجيه والتنسيق الشاملين. وأيدت الجمعية أيضاً قرار المجلس ٦٠/١٩٩٥، الذي أهاب فيه المجلس اللجنة، عند وضع برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن متابعة مؤتمر القمة، في جملة أمور، أن تعدّل ولايتها لكفالة اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية، واستعراض وتحديث أساليب عملها، وتقديم توصيات لكفالة المتابعة الفعالة لمؤتمر القمة.

٦ - وفي القرار ٧/١٩٩٦، اعتمد المجلس اختصاصات إضافية للجنة، استناداً إلى التوصيات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجنة في عام ١٩٩٦. ففي تلك الدورة، اقترحت اللجنة، بعد استعراض اختصاصاتها، إعادة تأكيد ولايتها الحالية. وتنفيذاً لولايتها، ينبغي أن تساعد المجلس في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي تعترض تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتقديم المشورة إلى المجلس بناء على ذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للجنة:

(أ) تحسين الإدراك الدولي للتنمية الاجتماعية بوسائل منها تبادل المعلومات والخبرات؛

(ب) العمل، ضمن إطار متابعة مؤتمر القمة، على تكامل النظر في القضايا المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية، بما في ذلك استعراض برامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بهذه الفئات، والنظر في القضايا القطاعية الأخرى؛

(ج) تحديد القضايا الناشئة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي تقتضي النظر بشكل عاجل، ووضع توصيات موضوعية بشأنها؛

(د) وضع توصيات للمجلس بشأن التنمية الاجتماعية؛

(هـ) وضع تدابير عملية تهدف إلى تعزيز تنفيذ توصيات مؤتمر القمة؛

(و) تحديد القضايا التي تتطلب تحسين التنسيق على نطاق المنظومة، مع مراعاة الإسهامات الموضوعية المقدمة من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومساهمات اللجان الفنية المعنية الأخرى، بغية مساعدة المجلس في مهامه التنسيقية؛

(ز) مواصلة توعية الجمهور وتعزيزها وتقديم الدعم لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

## جيم - أساليب عمل اللجنة

٧ - في أوقات مختلفة من وجودها، أظهرت اللجنة إدراكاً بالحاجة إلى تحسين أساليب عملها بهدف التكيف مع المطالب والولايات المتغيرة.

٨ - وفي السنوات الأولى، شددت اللجنة على أهمية التنسيق الوثيق مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس. ورأت اللجنة أنه من المستصوب إنشاء لجان مشتركة مخصصة تقنية مؤلفة من لجتين أو أكثر، منها على سبيل المثال، لجنة تعنى بالنظر في مسألة الهجرة، تتألف من أعضاء من اللجنة الاجتماعية ولجنة السكان.

٩ - وفي عام ١٩٦٦، أعادت اللجنة تقييم دورها ووظيفتها، ووضعت برنامج عمل طويل الأجل للفترة المتبقية من ذلك العقد. وشكلت إعادة التقييم الأساس الذي استند إليه قرار المجلس المتعلق بتنقيح اختصاصات اللجنة، وتغيير اسمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية، وزيادة عدد أعضائها إلى ٣٢ عضواً.

١٠ - وفي قراره ١٤/١٩٨٦، لاحظ المجلس أن اللجنة، بسبب عدم توفر الوقت بصورة أساسية، تواجه صعوبات في النظر بشكل ملائم في جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، وبناء على ذلك، طلب إلى اللجنة، في جملة أمور، النظر في مقترحات محددة بشأن سبل ووسائل تعزيز عملها. وفي دورتها الثلاثين، في عام ١٩٨٧، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً غير رسمي مفتوح العضوية للنظر في هذه المسألة. وناقش الفريق العامل باستفاضة وبالتفصيل أساليب عمل اللجنة، والمشاكل والصعوبات التي تعترضها وأوجه القصور التي تعترضها، والسبل الممكنة لتحسين عملها بحيث يمكن تحقيق الأهداف بكفاءة أكبر. وكان هناك اتفاق عام بشأن الحاجة إلى ترشيد عمل اللجنة، وإيلاء مزيد من الاهتمام لإعداد استنتاجات واضحة وعملية.

١١ - وفي دورتيها الثلاثين والحادية والثلاثين، المعقودتين في عام ١٩٨٩، اعتمدت اللجنة قرارات بشأن تحسين عمل لجنة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بجدول أعمالها، والنواتج الفنية الصادرة عنها، وتواتر الاجتماعات ومدتها. وتطرقت اللجنة أيضاً إلى مسألة أساليب العمل في دورتها الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٦، التي أدت لاحقاً إلى اعتماد المجلس للقرار ٧/١٩٩٦.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٧/٢٧٠ بء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى كل لجنة فنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

١٣ - وفي قرارها ١١/٢٠٠٥ بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل، قرر المجلس أنه، لكي يتسنى للجنة الاضطلاع بولايتها، فإن أعمال اللجنة، بدءاً من دورتها الخامسة والأربعين (في عام ٢٠٠٧)، ستنظم في شكل سلسلة من دورات التنفيذ العملي التي تمتد لمدة سنتين والتي تشمل جزءاً للاستعراض والسياسات.

١٤ - وعقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في عام ١٩٩٥، أرست اللجنة ممارسة الاستنتاجات المتفق عليها كشكل لنتائجها الموضوعية بشأن المواضيع ذات الأولوية (انظر الجدول ١)، مع الحفاظ على استخدام القرارات المتعلقة بالبند الموضوعية الأخرى.

#### الجدول ١

#### المواضيع ذات الأولوية للجنة التنمية الاجتماعية منذ عام ١٩٩٦

الفترة	الموضوع ذو الأولوية
٢٠١٣-٢٠١٤	تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
٢٠١١-٢٠١٢	القضاء على الفقر مع مراعاة ترابطه مع مواضيع الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
٢٠٠٩-٢٠١٠	الإدماج الاجتماعي، مع مراعاة العلاقة مع مواضيع القضاء على الفقر والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
٢٠٠٧-٢٠٠٨	تعزيز العمالة المنتجة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
٢٠٠٦	استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر
٢٠٠٥	الاستعراض الذي يُجرى كل ١٠ سنوات عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
٢٠٠٤	تحسين فعالية القطاع العام
٢٠٠٣	التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية
٢٠٠٢	تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية
٢٠٠١	تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من حالات الضعف في عالم يتحول إلى العولمة
٢٠٠٠	استعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥
١٩٩٩	الخدمات الاجتماعية للجميع

الفترة	الموضوع ذو الأولوية
١٩٩٨	الاندماج الاجتماعي
١٩٩٧	العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة
١٩٩٦	الاستراتيجيات والإجراءات للقضاء على الفقر

١٥ - إلا أنه في أعقاب اعتماد إطار دورة السنتين، قرر المجلس في قراره ١٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أن تكون النتائج التي توصل إليها استعراض اللجنة في شكل موجز يعده الرئيس، يتم بالتنسيق الوثيق مع أعضاء المكتب الآخرين، وأنه ينبغي أن يتوصل الجزء المتعلق بالسياسات إلى نتائج عن طريق التفاوض مع استراتيجيات عملية المنحى. ولا يزال استخدام القرارات بشأن البنود الموضوعية الأخرى سارياً. وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، اعتمدت اللجنة ٢٧ قراراً (انظر الجدول ٢).

## الجدول ٢

### القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٧-٢٠١٢

الموضوع	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٧
الموضوع ذو الأولوية	١			١		١	٣
أساليب العمل	١			١		١	٣
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١	١	١	١	١	١	٦
الإعاقة	٢		١	١	١		٥
الشيخوخة	١	١	١	١	١		٥
الشباب	٢		١				٣
الأسرة					١	١	٢
المجموع	٦	٤	٤	٥	٤	٤	٢٧

١٦ - ومنذ اعتماد دورة السنتين، قدمت اللجنة، لكي يعتمد المجلس، قراراً بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل بين سنة وأخرى، بالتزامن مع دورة السياسات لدورة السنتين.

١٧ - في قراراتها الثلاثة الأخيرة بشأن هذه المسألة (١٩/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠١٠ و ٧/٢٠١٢)، وافق المجلس على دورة السنتين، وحدد الموضوع ذا الأولوية للدورة التالية. وفي قراره ١٠/٢٠١٠، أوصى المجلس أن يعمل أعضاء المكتب المنتخبون لفترة عضوية مدتها سنتين، بالتوازي مع دورة الاستعراض والسياسات، من أجل تحسين فعالية عمل اللجنة.

١٨ - وفي الاستعراض الذي أجرته في عام ٢٠٠٥، أعربت اللجنة عن دعمها للحفاظ على بنود المسائل الناشئة في جدول أعمالها في المستقبل. ومنذ عام ٢٠٠٧، أدرجت اللجنة في جدول أعمالها مسألة ناشئة (انظر الجدول ٣ للاطلاع على قائمة المسائل الناشئة).

### الجدول ٣

#### المسائل الناشئة (٢٠٠٧-٢٠١٢)

السنة	المسائل الناشئة
٢٠١٢	الشباب: الفقر والبطالة
٢٠١١	الحماية الاجتماعية
٢٠١٠	استجابات السياسات العامة بشأن العمالة والآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك بعدها الجنساني
٢٠٠٩	الأزمات العالمية الراهنة وأثرها على التنمية الاجتماعية
٢٠٠٨	تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية
٢٠٠٧	عمل الشباب: آثار وتحديات وفرص التنمية الاجتماعية

١٩ - تشكل القرارات، بالإضافة إلى النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس، الإطار الأساسي لأساليب العمل الحالية للجنة التنمية الاجتماعية.

٢٠ - وبين الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٧٩، كانت تعقد اللجنة، بشكل عام، اجتماعات تتراوح مدتها بين ١٣ و ١٥ يوماً لكل دورة. وعُقدت دورات أطول في عام ١٩٥٠ (الدورة السادسة) و ١٩٥١ (الدورة السابعة) و ١٩٦٨ (الدورة التاسعة عشرة)، اجتمعت خلالها اللجنة لمدة ٢٠-٢٥ يوماً. وعقدت دورات أقصر في عام ١٩٤٩ (الدورة الثامنة، ٦ أيام) و ١٩٦٢ (الدورة الرابعة عشرة، ١٠ أيام). وبين الأعوام ١٩٨١ و ١٩٩٦، عقدت اللجنة اجتماعات تتراوح مدتها بين ٨ و ٩ أيام كل سنة. وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قرر المجلس أن تكون فترة اجتماع اللجنة ثمانية أيام عمل (القرار ٧/١٩٩٦). وتتألف الدورات التي مدتها ثمانية أيام من جلستين في اليوم (صباحاً وبعد الظهر) لما مجموعه ١٦ جلسة في دورة مدتها ثمانية أيام. وفي دورات اللجنة الثلاث التي عقدت بين الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢، لم تستخدم سوى ١٢ جلسة من أصل ١٦ جلسة محتملة كجلسات رسمية. وفي عام ٢٠٠٩، استخدمت ١٣ جلسة من أصل ١٦ جلسة محتملة. وفي العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧، استخدمت ١٥ و ١٤ جلسة لعقد جلسات رسمية، على التوالي. وبالمقارنة مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس،

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية جلسات أطول مما عقدته خمس لجان أخرى تابعة للمجلس، وعقدت جلسات لفترات أقل مما عقدته ثلاث لجان أخرى (انظر الجدول ٤).

#### الجدول ٤

#### مدة دورات اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الفنية	مدة الدورات (أيام)	العضوية
اللجنة الإحصائية	٤	٢٤
لجنة السكان والتنمية	٥	٤٧
لجنة التنمية الاجتماعية	٨	٤٦
لجنة وضع المرأة	١٠	٤٥
لجنة المخدرات	٦	٥٣
اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية	٦	٤٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية	٥	٤٣
لجنة التنمية المستدامة	١٠	٥٣
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	١٠	١٩٦

### ثالثاً - استعراض أعمال لجنة التنمية الاجتماعية

٢١ - يقدم هذا القسم موجزاً للردود على الدراسة الاستقصائية الواردة في المذكرة الشفوية التي جرها تعميمها على جميع الدول الأعضاء. ووضعت الدراسة الاستقصائية استجابة إلى قرار المجلس ٧/٢٠١٢ بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل، الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام أن يوافي اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بتقرير عن سبل ووسائل تعزيز أعمالها، آخذاً في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء.

٢٢ - وشملت المواضيع الواردة في الدراسة الاستقصائية ما يلي: (أ) إجراءات اللجنة؛ (ب) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (ج) الوثائق والمداولات المتعلقة بدورات السياسات الثلاث الماضية؛ (د) تنفيذ ولاية اللجنة؛ (هـ) اختيار المندوبين في اللجنة؛ (و) سبل تعزيز التعاون مع اللجان الفنية الأخرى والتعاون بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣ - وجرى تعميم المذكرة الشفوية في تموز/يوليه ٢٠١٢، وقبلت الردود حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت الدول الأعضاء الثماني التي ردت: الأرجنتين، وبوركينا فاسو،



وفنلندا، واليابان، والمكسيك، والبرتغال، والاتحاد الروسي وسويسرا. وبغية تشجيع تقديم ردود صريحة، تم التأكيد للدول الأعضاء بأنها لن تكون مرتبطة بردودها المحددة. وتم جمع وتلخيص الردود من دون أي إشارة محددة إلى أي دولة عضو.

## ألف - إجراءات اللجنة

٢٤ - أشارت الدول الأعضاء التي ردت على الاستقصاء إلى أنها إما راضية أو راضية تماماً عن تواتر الجلسات التي تعقدها اللجنة (سنوياً). وأفادت جميعها ما عدا دولة واحدة بأنها إما راضية أو راضية تماماً عن توقيت الجلسات (أوائل شباط/فبراير). وأشارت دولتان عضوان إلى أنهما ليستا راضيتين عن مدة الجلسات. واقترحت إحدى الدول الأعضاء بأنه يمكن إنهاء جلسات اللجنة خلال أسبوع، إذا خطط لها بناء على ذلك (انظر الجدول ٥).

٢٥ - وأشارت جميع الدول المقيمة، ما عدا واحدة، إلى أنها إما راضية أو راضية تماماً عن الممارسة الحالية المتمثلة في مناقشة مسألة رئيسية واحدة خلال فترة سنتين وفي دورة الاستعراض لفترة سنتين.

٢٦ - وأشار أحد الردود إلى عدم الرضا عن تحديد المواضيع الفرعية ذات الصلة في إطار الموضوع ذي الأولوية من أجل تركيز المداخلات والمناقشات، ولم تكن دولتان مجيبتان راضيتين عن اختيار الموضوع قبل سنة (مقابل اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات). واقترحت إحدى الدول بأنه ينبغي النظر في ازدواجية المواضيع التي نوقشت في اللجنة الثالثة للجمعية العامة وفي الجمعية العامة نفسها، مع مراعاة المناقشة بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة. وينبغي للجنة أن تكون الآن أكثر طموحاً، وأن تربط برنامج عملها بشكل مباشر أكثر للتأثير على جدول الأعمال الإنمائي العالمي الحالي والمقبل من الناحية الاجتماعية. وينبغي اعتماد مواضيع جديدة، من قبيل:

- (أ) نهج قائمة على حقوق الإنسان في التنمية؛
- (ب) الحد من عدم المساواة (بدلاً من الحد من الفقر الشامل)؛
- (ج) الإدماج والمشاركة والمساءلة والتمكين؛
- (د) التنوع والتسامح والوثام؛
- (هـ) الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- (و) الأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية والبيئية.

٢٧ - ومن المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها التداخل وعدم التنسيق والاتساق بين مختلف اللجان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ تتناول لجنة وضع المرأة، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية مسائل متشابهة، على أساس التنمية التي محورها الإنسان، ومع ذلك، فإنها تفتقر إلى التنسيق وأوجه التآزر. ويمكن بذل جهود لفهم الروابط وتعزيز أوجه الاتساق والتآزر لصالح جدول أعمال شامل يتركز محوره على الناس والحياة الاجتماعية من أجل التنمية.

٢٨ - وشملت سبل تحسين إجراءات اللجنة الأخرى المقترحة عقد عدد أكبر من اجتماعات المائدة المستديرة التفاعلية، وربط عمل اللجنة بأعمال اللجان الإقليمية على نحو أوثق، وتنظيم منتديات لتبادل الخبرات والأنشطة ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٩ - وأشارت سبع دول أعضاء إلى أنها راضية عن الدور الحالي للمكتب، ولم تعرب دولة عضو واحدة عن استيائها أو عن عدم ارتياحها. واقترحت إحدى الدول ضرورة أن ينظر مكتب اللجنة الذي يتولى مسؤولية دورتين متعاقبتين، في سبل ووسائل تعزيز عمل اللجنة، على النحو المتفق عليه في قرار المجلس ٢٠١٢/٧. وإذا لزم الأمر، يمكن للدول الأعضاء أن تجري مناقشات ما بين الدورات بشأن هذه المسألة، استناداً إلى اقتراحات المكتب.

## باء - استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٣٠ - أيدت جميع الدول المحيية نشر البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء إلكترونياً على شبكة الإنترنت. ورحبت خمس دول أعضاء بالبحث الشبكي الحي للجلسات واللجنة؛ ولم تؤيد ذلك دولتان، وأبدت دولة ترددها. وانقسمت الآراء بشأن استخدام أدوات وسائط التواصل الاجتماعي مثل تويتر أثناء الجلسات. وأشارت أربع دول محيية إلى أنها تفضل استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، في حين لم توافق دولتان، وأبدت دولتان ترددهما. وبالمثل، في ما يتعلق بالبحث الشبكي الحي للجلسات واللجنة، رحبت خمس دول محيية، ولم ترحب بذلك دولتان، وأبدت دولة ترددها.

٣١ - ومن شأن إنشاء شبكة تبادل بين مؤسسات التنمية الاجتماعية لأعضاء اللجنة بغية فهم السياسات والبرامج على نحو أفضل، أن يعزز أنشطة الحوار والتعاون بين الدورات، ويعزز المناقشات السنوية، ويحقق المزيد من النتائج المثمرة. ويمكن كذلك إنشاء صفحة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت عن استخدام التكنولوجيات الجديدة، لكي تتيح لجميع الوفود والمؤسسات المعنية إمكانية الوصول إليها، والسماح بإجراء مداولات دورية عبر الفيديو على الصعيد الإقليمي بغية تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

٣٢ - ونظرت ثلاث دول مجيبة بصورة إيجابية إلى نوعية التفاعل بين الوفود وممثلي منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية الثلاث، في حين لم تعرب ثلاث دول مجيبة أخرى عن رضاها أو عدم رضاها. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنها غير راضية عن نوعية التفاعل. ونظرت خمس دول مجيبة بصورة إيجابية إلى نوعية التفاعل بين الوفود والمجتمع المدني، في حين لم تعرب دولتان عن رضاها أو عدم رضاها. وظهر انقسام بين الدول المجيبة بشأن التغطية الإعلامية للجنة، فأشارت ثلاث دول مجيبة إلى أنها غير راضية، في حين أشارت أربع دول إلى أنها راضية، ولم تبد دولة أخرى أنها راضية أم غير راضية.

٣٣ - وشملت الاقتراحات لتحسين مستوى التفاعل الأنشطة التي تربط مختلف الجهات الفاعلة لكي تدرك كل منها احتياجات الجهة الأخرى ويمكنها أن تتفاعل بمرونة أكبر. فعلى سبيل المثال، يمكن ترتيب دورات إقليمية بشأن مسائل حادة كالشيخوخة، حيث توجد للتحديات والحلول سمات إقليمية مختلفة مميزة. ويمكن كذلك أن تؤدي قاعدة تكنولوجية فيما بين الدورات لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها خلال دورات اللجنة، إلى تحسين التفاعل.

## جيم - الوثائق والمداولات

٣٤ - بالإشارة إلى الدورات من الخامسة والأربعين إلى الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، أبدت غالبية الدول الأعضاء عن رضاها عن الوثائق والمداولات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، باستثناء ثلاثة مجالات في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ ومجال واحد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبشأن دورة السياسات للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أبدت إحدى الدول المجيبة عدم رضاها عن المداولات بشأن المواضيع ذات الأولوية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، والقضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة. وأبدت إحدى الدول الأعضاء مستوى عالياً من عدم الرضا إزاء المداولات المتعلقة بخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة خلال الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

٣٥ - وفي ما يتعلق بالوثائق، أشارت الدول الأعضاء إلى أن الوثائق المقدمة ذات نوعية جيدة وتقدم نبذات كاملة وموجزة عن التطورات ذات الصلة في المجالات المشمولة. إلا أن الدول الأعضاء أشارت إلى أنه قد يكون من المفيد التركيز على أفضل الممارسات وتوفير المزيد من الأمثلة على السياسات والتدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي التي أسهمت في تعزيز الأهداف الاجتماعية للجنة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم الوثائق لمحة عامة عما يجري في أماكن أخرى في منظومة الأمم المتحدة أو في المجتمع الدولي،

بحيث تدرك اللجنة، ويمكنها أن تتفاعل مع الجهات الرئيسية ذات الصلة. واقترحت إحدى الدول المحيية إلى تخفيض عدد التقارير الموضوعية وتوسيع نطاق الأساس الواقعي/الإحصائي للتقارير المتبقية.

٣٦ - وبإلقاء نظرة أوسع على جدول أعمال اللجنة، اقترح رد آخر تأطير جدول الأعمال والحوار بغية التوصل إلى نهج أكثر شمولاً، وأشار إلى ضرورة عدم معالجة مسائل الحد من الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي باعتبارها مسائل منفصلة، وذلك لأن فهم الترابط بين هذه المسائل قد بلغ مرحلة متقدمة منذ عام ١٩٩٥، الذي ينبغي أن ينعكس في عمل اللجنة. ومضى الرد يشير إلى أن العديد من الدول الأعضاء، من الجنوب والشمال على السواء، تشعر بالحيرة بسبب جدول الأعمال الذي عفا عليه الزمن والذي يستند إلى الركائز الثلاث وهي الحد من الفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي. ومن الصعب إعداد بيانات تستند إلى ذلك، وذلك لأن الحكومات لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تبني سياساتها ومواقفها على هذه الأنواع من التمييزات. علاوة على ذلك، أشار الرد إلى ضرورة استعراض إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في ضوء التنمية المستدامة من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية، وكذلك ظهور النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تستند بنود جدول الأعمال الرئيسية الجديدة إلى النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية والحد من أوجه عدم المساواة.

٣٧ - وأعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن المداولات لا تشجع على التفاعل، وأنه من المستصوب إجراء مناقشات تفاعلية أكثر. ولوحظ أن دينامية اجتماعات اللجنة لا تقدم أمثلة عديدة عن تبادل الآراء أو المناقشات على مستوى رفيع. ويمكن زيادة التفاعل من خلال المناقشات الرفيعة المستوى وتبادل الآراء بشأن بنود جدول الأعمال بين كبار المسؤولين المعنيين بالسياسة العامة، وإشراك المزيد من الخبراء في اللجنة؛ وتوفير المزيد من الوقت لتبادل الآراء بشأن مختلف المواضيع. إن زيادة تبادل الآراء والحوار من شأنها أن تحسن نوعية وجدوى المدخلات التي تقدمها اللجنة إلى المجلس.

## دال - اضطلاع اللجنة بولايتها

٣٨ - أبدت الدول الأعضاء الثماني التي ردت على الدراسة الاستقصائية طائفة واسعة من الآراء بشأن المدى الذي اضطلعت به اللجنة بولايتها (انظر الجدول ٥). وفي جميع المجالات، أشار معظم المحييين إلى أن اللجنة أنجزت على الأقل ولايتها إلى درجة متوسطة. وفي ثلاثة مجالات على الأقل، أشارت إحدى الدول المحيية إلى أن اللجنة لم تضطلع بولايتها على الإطلاق. والمجالات الثلاثة هي: (أ) وضع تدابير عملية ترمي إلى تعزيز توصيات مؤتمر

القمة؛ (ب) المساهمة في إدماج الأبعاد الاجتماعية في التنمية المستدامة؛ (ج) توقع مسائل جديدة وناشئة ذات صلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## الجدول ٥

### دراسة استقصائية بشأن اضطلاع اللجنة بولايتها

إلى أي مدى عملت اللجنة على	على الإطلاق	قليلاً	بالتوسط	إلى مدى جيد	إلى مدى كبير	لا توجد فكرة
(أ) تحسين التفاهم الدولي بشأن التنمية الاجتماعية بوسائل منها تبادل المعلومات والخبرات	١	٢	٣	١	١	
(ب) إدماج، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:						
١' النظر في المسائل المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، بما في ذلك استعراض برامج عمل الأمم المتحدة المتصلة بهذه الفئات	١	١	٣	٣		
٢' بحث القضايا القطاعية الأخرى	١	١	٥		١	
(ج) تحديد القضايا الناشئة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي تتطلب اهتماماً عاجلاً	٢		٤	٢		
(د) وضع توصيات موضوعية عن المسائل الناشئة التي تمس التنمية الاجتماعية والتي تتطلب اهتماماً عاجلاً	٢	٢	٣	١		
(هـ) تقديم المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السياسات الاجتماعية ذات الطابع العام وإيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي:	١	٥	٢			
١' السياسات الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحديد الأهداف الاجتماعية						
٢' الأولويات البرنامجية في المجالات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١	٢	٣	١		
٣' بحوث اجتماعية في المجالات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١	٢	٣		١	
(و) تقديم المشورة للمجلس بشأن التدابير المطلوبة:						
١' تنسيق الأنشطة في المجال الاجتماعي	١	٢	٤	١		
٢' تسجيل وتبادل الخبرات بين الحكومات في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية	٢	٣	٣			
٣' تسجيل وتبادل الخبرات بين الحكومات في تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية	٢	٣	٢			
(ز) تقديم المشورة للمجلس بشأن الاتفاقات والاتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي	١	٣	٣	١		
(ح) تقديم توصيات للمجلس بشأن التنمية الاجتماعية	٣	٣	١	١		
(ط) وضع تدابير عملية تهدف إلى تعزيز توصيات مؤتمر القمة	١	١	٤	١		

إلى أي مدى عملت اللجنة على	على الإطلاق	قليلاً	بالمتوسط	إلى مدى جيد	إلى مدى كبير	لا توجد فكرة
(ي) المساهمة في إدماج الأبعاد الاجتماعية في التنمية المستدامة	٢	١	٢	٣		
(ك) توقع مسائل جديدة وناشئة ذات صلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١	١	٤	١	١	
(ل) اختيار بنود جدول أعمال موضوعية تعكس الاحتياجات والأولويات في بلدي		١	٢	٣	١	
(م) اختيار بنود جدول أعمال موضوعية تعكس الاحتياجات والأولويات في منطقتي			٣	٣	١	

٣٩ - وأشارت عدة دول مجيبة إلى سبل عديدة يمكن للجنة أن تحسن من خلالها مساهمتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٠ - وأشارت إحدى الإجابات إلى أن إعلان كوبنهاغن، الذي صيغ في عام ١٩٩٥، لا يعكس مسائل التنمية الحديثة العهد. وأشارت الإجابة إلى أن الإعلان لا يعتمد نهج التنمية الشامل الذي تتطلبه الشواغل الحالية المشروعة من الناحية الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية في التنمية المستدامة والإنصاف بين الأجيال. وبما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتمد هذا النهج الشامل للتنمية، فإن اللجنة لا تستطيع أن تقدم أفضل الآراء إلى المجلس. وأشارت إلى الحاجة إلى توسيع، أو على الأقل استكمال جدول أعمال اللجنة بشأن المسائل الناشئة والنهج التي تعكس المسائل الحالية المتعلقة بالسياسات ذات الأهمية العالمية العالية على النحو الواجب. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الإجابة إلى أن اللجنة قد تكون الشريك الرئيسي في مجلس حقوق الإنسان في نيويورك، وعليه، إدماج جدول الأعمال القائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل مثل الحد من عدم المساواة ومكافحة التمييز، في جدول أعمال التنمية العالمية للأمم المتحدة ومناقشات المجلس في المستقبل.

٤١ - وأشارت الإجابة كذلك إلى أنه بوسع اللجنة أن تحسن مساهمتها المقدمة إلى المجلس من خلال إعداد تقارير كاملة تأخذ في الاعتبار جميع المواضيع والشواغل التي تثيرها الدول الأعضاء في بيانها. وينبغي أن تعكس التقارير الشواغل القطرية التي تعرب عنها الإجراءات القطرية والوطنية والإقليمية التي يتخذها البلد فيما يتعلق بمواضيع اللجنة. ويمكن أن يساعد التنسيق مع اللجان الأخرى التابعة للمجلس في تزويدها بمنظور اجتماعي قوي وشامل ومتسق بشأن جميع التحديات الإنمائية الرئيسية والفرص في جميع أنحاء العالم، سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو السياسية أو البيئية.

٤٢ - وبالإضافة إلى الولاية التي أسندتها المجلس إلى اللجنة، تستطيع اللجنة، على الأقل كل خمس سنوات، أن تقوم بدراسة وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي تعترض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. ومن شأن ذلك أن يحسن الفهم الدولي للتنمية الاجتماعية بوسائل منها تبادل المعلومات والخبرات. وستقوم اللجنة أيضاً، بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والنظر في المسائل المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، مثل استعراض إجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة والبرامج المتصلة بهذه الفئات، والنظر في قضايا قطاعية أخرى. وسوف تساعد كذلك في تحديد القضايا الناشئة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية التي تحتاج إلى اهتمام عاجل، وتمكن من الخروج بتوصيات موضوعية.

٤٣ - ويمكن للجنة أن تعزز دورها بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن الدعم الفني المقدم إلى المجلس بشأن البعد الاجتماعي للتنمية من خلال توفير مدخلات متكاملة من جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات ولجان الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية.

٤٤ - وينبغي للجنة أن تضع آليات عملية من أجل تحقيق تفاعل أفضل مع اللجان الفنية ومع المجلس. وفي ما يتعلق بالتعاون بين اللجان التابعة للمجلس، اقترحت إحدى الدول المجدية أنه سيكون من المفيد للجنة التنمية الاجتماعية أن تعقد دورة تعرض فيها اللجان الأخرى أموراً الجارية. وقد يحدث العكس أيضاً، حيث تحضر لجنة التنمية الاجتماعية الدورات التي تعقدها اللجان الأخرى. واقترح أيضاً أن اللجنة قد ترغب في النظر في إقامة علاقة وثيقة مع اللجان الأخرى، مثل لجنة التنمية المستدامة، علماً أن مفهوم التنمية المستدامة يكمن في تحديد الركائز الثلاث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والحقيقة بأن مسألة تغير المناخ تمس القضايا الاجتماعية على نحو متزايد.

٤٥ - وفي حين تدعو الحاجة إلى أن تعمل كل لجنة بعمق في مجال ولايتها، ينبغي أن تكون هناك سبل لاستكشاف المسائل المشتركة بين القطاعات، ووضع جدول أعمال عالمي أكثر اتساقاً وشمولاً. ولهذه الحاجة أهمية خاصة بسبب المشاورات الجارية بشأن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وأشارت إحدى الدول المجدية إلى أن درجة التعاون الحالية للجنة مع المجلس ومع اللجان الفنية الأخرى فعالة كثيراً.

٤٧ - كما قدمت الدول الأعضاء التي ردت على الدراسة الاستقصائية عدة اقتراحات تتعلق بتحسين طريقة اختيار المواضيع والمسائل الناشئة. وعلى الرغم من وجود دعم من أجل إدخال القضايا الناشئة بين الإجابات، اقترح أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الحوار لاختيار المسائل الناشئة، مثل من خلال دورة حوار مفتوح تعقدها اللجنة. واقترحت سبل

إضافية لتحسين عملية اختيار المواضيع، بما في ذلك من خلال النظر في الاحتياجات التي أشارت إليها الدول الأعضاء، وإجراء دراسات استقصائية للدول والمجتمع المدني، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بمشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني، لتحديد المواضيع والمواضيع الناشئة ذات الاهتمام العالمي.

٤٨ - وقد يساعد إدراج مسألة جديدة على جدول الأعمال في تعميق أحد جوانب الموضوع ذي الأولوية الذي يكون محلياً تماماً وجلياً مزيد من الاهتمام، كما هو الحال بالنسبة لموضوع الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١١، الذي أثر بعدئذ بقوة على المناقشات الدائرة حول الموضوع ذي الأولوية للقضاء على الفقر. وقد يتصل معيار آخر بالاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس. فإذا كان الموضوع المختار يقع ضمن ولاية اللجنة، فإن مناقشة هذا الموضوع، أو جانب معين من هذا الموضوع، لا يؤدي فقط إلى إثراء مناقشات المجلس، بل يعزز أيضاً تأثير اللجنة وأهميتها على المجلس. بيد أنه ينبغي للجنة أن تتجنب إنشاء آلية تلقائية في هذا الصدد. ويجب أن يكون من الممكن البت بحرية، كل عام، كيف يمكن للجنة أن تساهم في الاستعراض الوزاري السنوي من خلال مناقشة مسألة جديدة. وفي الوقت الراهن، يتم اختيار المسألة الجديدة على أساس مخصص. وفي المستقبل، قد يكون من المفيد أن تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة قائمة بالمقترحات، ربما على أساس المعايير التي حددها اللجنة.

٤٩ - ويجب أن يكون للمواضيع والمسائل الناشئة صلة واضحة بولاية اللجنة وإعلان كوبنهاغن. وتشمل المعايير الأخرى أهمية الموضوع، والقيمة المضافة التي قد تقدمها المناقشة التي تجريها اللجنة إزاء المناقشات الجارية في محافل أخرى. وإن لوضع برنامج متعدد السنوات، على النحو المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، ميزة توفير قدر من الأمن. ويتفادى التخطيط والجدل في المناقشات في بعض الأحيان اختيار الموضوع لجميع الدورات. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان أن تحصل مجالات الأولوية وبرنامج عمل كوبنهاغن للإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، بنفس درجة الاهتمام. بيد أن هذا النهج ينطوي على خطر عدم المرونة. وبوضع بند في جدول الأعمال المعنون "مسائل جديدة"، ومن خلال تحديد المواضيع الفرعية لكل موضوع ذي أولوية، توجد بالفعل آليات تتيح للجنة إمكانية تفادي هذا الخطر. وعلى هذا الأساس، فإن وضع برنامج متعدد السنوات سيكون أمراً ملائماً.



## هاء - اختيار الوفود في اللجنة

٥٠ - أشارت سبع دول أعضاء مجيبة من أصل ثمانية إلى أن وفودها في اللجنة تتألف من مزيج من الموفدين القادمين من عواصمها ومن ممثلين في نيويورك. وأشارت إحدى الدول المجيبة إلى أن الحضور يأتي من العاصمة بصفة رئيسية. ووفقاً للدول الأعضاء، تضم الوفود وزراء (دولة مجيبة واحدة)، وكبار الموظفين (خمس دول مجيبة)، وخبراء حكوميين (جميع الدول الثمانية المجيبة) وممثلي المجتمع المدني (ثلاث دول مجيبة). ويتم اختيار المندوبين استناداً إلى عمليات التنسيق مع الحكومات واستناداً إلى خبراتهم والمسائل التي تتناولها اللجنة. وذكرت إحدى الدول المجيبة أن تكاليف خبير من كل وفد تغطيها ميزانية الأمم المتحدة. وأشارت كذلك إلى أن العديد من الخبراء في نيويورك يشاركون بالفعل في الاجتماعات غير الرسمية. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد إعادة النظر في الطريقة التي يمكن فيها للأمم المتحدة أن تدعم التكاليف استناداً للفعالية من حيث التكلفة لميزانية الأمم المتحدة.

## رابعاً - المسائل التي ينبغي النظر فيها

٥١ - أدى استعراض أساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية إلى تحديد المسائل التالية لكي تنظر فيها اللجنة:

(أ) الطريقة التي يتم فيها اختيار المواضيع والمسائل الناشئة، وفي ما إذا كانت المواضيع والمسائل الناشئة التي جرى اختيارها يمكن أن تساعد اللجنة على الوفاء بولايتها على أفضل وجه، والمساهمة في أعمال المجلس وخطة التنمية العالمية، والنهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تود اللجنة أن تنظر في اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات يرتبط ببرنامج عمل المجلس؛

(ب) الطريقة التي قد تؤثر فيها مقترحات وجهود إصلاح المجلس الجارية على عمل اللجنة (انظر مقرر المجلس ٣٠/٢٠١٢)، وسبل تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجنة بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية لدعم المجلس بشأن المسائل المتصلة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛

(ج) سبل تعزيز التعاون مع اللجان الفنية الأخرى وبين اللجنة والمجلس، بما في ذلك، في جملة أمور:

١' تحديد مجالات التداخل، مثل الشيوخوخة، التي تغطيها لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، وتعزيز التآزر بين اللجان؛

- ٢' عقد اجتماعات مشتركة بين الرؤساء لاستعراض برامج العمل؛
- ٣' تقديم وثائق المعلومات الأساسية من أجل تبادل المعلومات بين اللجان؛
- ٤' عقد مناقشات مائدة مستديرة مشتركة؛
- (د) الوسائل اللازمة لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعلومات من خلال، في جملة أمور، نشر البيانات المقدمة إلكترونياً من الدول الأعضاء على شبكة الإنترنت، والبريد الإلكتروني، واستخدام أدوات وسائط التواصل الاجتماعي أثناء الدورة، مثل تويتر؛
- (هـ) سبل تحسين نوعية التواصل بين الوفود وممثلي منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، وبين الوفود والمجتمع المدني؛
- (و) سبل تحسين التغطية الإعلامية للجنة؛
- (ز) سبل تحسين نوعية المداوالات أثناء دورات اللجنة؛
- (ح) المدى الذي تنفذ فيه اللجنة ولايتها والسبل التي يمكن تحسينها؛
- (ط) تواتر توقيت ومدة الاجتماعات السنوية.